

رسالة ملكية
إلى السيد الوزير الأول

ترأس صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، مرفوقا بصاحب السمو الملكي الأمير مولاي رشيد، بقاعة العرش بالقصر الملكي بالرباط مجلسا للوزراء أعطى جلالته خلاله توجيهاته السامية للحكومة من أجل تطبيق سياسة اقتصادية واجتماعية أكثر ملاءمة لاختيارات المغرب وتطلعاته.

وقد سلم صاحب الجلالة بهذه المناسبة الى السيد محمد كريم العمراني الوزير الأول رسالة يوضح فيها جلالته تعليماته السامية في الموضوع.

وفي ما يلي نص الرسالة الملكية السامية :

الحمد لله والصلاة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه،

خديمنا الأرضى، وزيرنا الأول السيد محمد كريم العمراني، أمنك الله ورعاك والسلام عليك ورحمة الله وبعد،

فقد أنجز المغرب الشطر الأول من العقد الذي التزم به في منتصف الثمانينات حيث تمكن من إعادة التوازنات الكبرى للمالية العمومية مع الحد من التضخم والحصول على معدل معقول للنماء، وذلك رغم ما يعرفه المحيط الجهوي والدولي من تحول عميق وما يشوبه باستمرار من ركود الاقتصاد وتوسع حجم البطالة.

وهذه النتائج التي أشادت بها الأوساط المالية والتي استدرجت الى بلادنا من جديد المستثمرين الدوليين، تجعلنا نعتز بها ونفتخر وتقتضي منا أن نواصل السعي بحزم في الطريق الذي رسمناه لأنفسنا، غير أن ما بذل من مجهود لن يتضح مرماه وحقيقته بعدما انتهت مرحلة إعادة التوازنات البنيوية إلا إذا تواصل وتعزز بعمل هادف من حكومتنا واعتمد على استراتيجية مقدامة تتوخى النماء والتنمية.

فعلينا من الآن أن نتصدى باقتناع وواقعية للشطر الثاني من العقد الذي ستتحدد بمقتضاه سياستنا الاقتصادية على المدى القصير والمدى المتوسط، معتمدين على مكتسبات خبراتنا في المجالين النقدي والمالي، دون أن نبتعد عن التقيد بما التزمنا به في الميدان الاقتصادي من حزم وانضباط وإحكام.

كما يكون لزاما علينا من جهة أن نعجل بإنجاز الإصلاحات البنيوية والإدارية القمينة بخلق مناخ مشجع للاستثمارات المنتجة، ومن جهة أخرى أن نتخذ الإجراءات التي من شأنها أن تمكن المقاولين على المدى القريب من أن يواجهوا تقلبات الأوضاع الاقتصادية وينصهروا في استراتيجية الإنعاش الاقتصادي الذي نستهدفه.

وفي هذا المضمار، يجب على حكومتنا أن تعمل على إعداد برنامج عمل للمدى المتوسط والبعيد يتمحور حول أربع أسبقيات أساسية :

ـ الأولى ترمي إلى الإصلاح الشامل لنظام تشجيع الاستثمارات بواسطة إطار جديد مؤهل لذلك، يهدف بالإضافة إلى ترسيخ الفوائد التي تضمنها النصوص الجاري بها العمل، الى التخفيف من الضغوط الإدارية، خاصة ما يتعلق منها بالرخص المستحقة لإنجاز المشاريع. ويمكن إن اقتضى الحال إبرام اتفاقيات خاصة مكملة ومقوية لهذا الإجراء الجديد على أساس التزامات واضحة في مجالات التشغيل، والتكنولوجيا المستعملة، والتصدير، وما إلى ذلك من المعايير التي من شأنها أن تضمن لاقتصادنا قيمة مضافة أكبر.

ـ والأسبقية الثانية تهدف الى تحوير سياسة تمويل الاقتصاد بهدف تمكين المقاولات من الموارد المرصودة للتنمية، وذلك بشروط مغربية ومنسجمة مع متطلبات الإنتاجية ومقتضيات التنافس. ومن أجل هذا، علينا أن نتوخى الإبداع والتجديد لتعبئة الإدخار الدولي بفضل ما نتوفر عليه من آليات متعددة في مجال التمويل، وما يمكن أن يسهم به التدبير المحكم لمديونيتنا الخارجية في تدعيم قدرات ووسائل تمويل اقتصادنا مع الاعتناء الخاص بالإجراءات التي من شأنها أن تيسر للمقاولة المغربية ولوج السوق المالية الدولية التي أصبحت تولي اهتماما متزايدا لمبادرات رجال الأعمال المغاربة.

ـ والأسبقية الثالثة تكمن في المواصلة الحثيثة لبرنامج الخوصصة الذي من شأنه أن يوسع دائرة المساهمة الشعبية، فضلا عن ما يرمي إليه من استدرار للإدخار الداخلي والخارجي.

ـ والأسبقية الرابعة ترمي إلى ترسيخ سلطة القانون في ميدان الأعمال عن طريق الإجراءات المتعلقة بحماية المدخرين، واحترام المسطرة القضائية وتسريعها إدارية كانت أم تجارية، وهذه كلها تدابير من شأنها أن تعزز مناخ الثقة اللازم لتحفيز الاستثمار.

فالمعول على حكومتنا أن تتداول في مجمل هذه التوجيهات وأن تعد في شأنها ما يلزم من مقترحات عملية مصحوبة بالنصوص القانونية والتنظيمية التي يتطلبها تنفيذ هذا البرنامج المتوسط والبعيد المدى، وأن تعرضها على أنظارنا في أجل لايتعدى عشرة أيام. وفي هذا الاتجاه يجب التركيز بصفة خاصة على الإجراءات المصاحبة لبرنامج تحرير مبادلاتنا الخارجية، مع الاعتناء بدعم قدرة مقاولاتنا على التنافس، وشد أزرها لتتكيف مع الوضع الجديد للسوق الداخلية المفتوحة على المنافسة. كما يجب أن لاتغفل في نفس المضمار الإجراءات الهادفة إلى تقوية حضورنا في السوق الدولية، سيما عن طريق الدعم اللازم للمبادرات الهادفة التي يقوم بها المصدرون المغاربة إسهاما في إنعاش إنتاجنا الوطني.

وفي المدى القصير، وحتى يدرك المقاولون والمستثمرون مدى عزمنا على السير قدما، فإن عنايتنا الكاملة يجب أن تتوجه الى النقط الثلاث التالية :

1 ـ التعجيل بتطبيق إصلاح البورصة لتحسين مردودية عمليات الخوصصة ولتمكين المقاولة من الانصهار في السوق المالية الوطنية.

2 ـ وضع القانون البنكي الجديد حيز التطبيق باتصال مع الجهات المعنية لتيسير انتقال عقلاني إلى الأخذ بنظام القواعد الاحتياطية الجديدة.



3 ـ توسيع وتنويع مصادر تمويل المقاولة إسهاما في تقليص نسب الفوائد المطبقة .

ومن شأن هذه الاجراءات ، إن هي أدمجت في برنامج حكـومي تسنده العزيمة ويحفزه الطموح أن يرسخ تطبيقها مكانة المغرب في حظيرة الأمم التي تعرف كيف تفوز بالرهان .

إننا مطالبون اليوم بـالإجابة الواقعية والمسؤولة على التحديـات الراهنة المتمثلة في مشكل التشغيل الذي لا حل له إلا بتحقيق النماء ، وتحسين الـوضع الاجتماعي أخذا منا بالاعتبار للمتطلبـات اليومية ، ولتطلعات شعبنا الذي أدرك دائما أن ركيزته الحقيقية تقوم على العمل والإنتاج وحرية المبادرة .

فلتبادر ـ رعـاك الله ـ لإنجاز ما به أمـرناك ولتحط وزراء نا الأنجاد علما بها به وجهنـاك لتتضافر جهودكم جميعا على محجـة الخير والرشاد ، كتب الله لكم التوفيق والسـداد ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

وحرر بالقصر الملكي بالرباط
في يوم الجمعة **20** ذي الحجة عام **1413**ه
موافق **11** يونيو **1993**م